الطريق المؤدي إلى "الجرف الصامد"

المواجهة بين إسرائيل و«حماس» في غزة

اللواء (المتقاعد) شلومو 'سامي' ترجمان، "جيش الدفاع الإسرائيلي"

بهدف فهم البعد العسكري للمواجهة بين إسرائيل و«حماس» في غزة، يجب فهم السياق الاستراتيجي الذي جرت فيه هذه المجابهة. ففي ثمانينيات القرن الماضي، بدأت جماعة «الإخوان المسلمين» بتطوير فرعها الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي مناطق كانت آنذاك تحت سيطرة إسرائيل بالكامل. وتدريجياً خلال الانتفاضة الأولى (1987-1993)، وخاصة في التسعينيات، حشدت «الجماعة» دعماً في صفوف المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي ساهم في تنامي قوتها. وأصبحت «حماس» التي عرضت مزيجاً من القومية الفلسطينية والإسلام السياسي المتطرف، أكثر قوة لتوفيرها الرعاية والخدمات الاجتماعية على نطاق واسع. ومنذ ذلك الحين، تقود «حماس» معارضة عنيفة ضدّ عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية وضدّ "السلطة الفلسطينية" - التي تأسست في عام 1993 على الأراضي الفلسطينية - والتي اعتبرها الكثير من الفلسطينيين منذ إنشائها دخيلة وفاسدة.

وتنطوي إحدى الركائز الاستراتيجية لـ«حماس» على السعي للحصول على راعٍ متوافق أيديولوجياً لكي يوفر الدعم والتمثيل الدبلوماسي، إلى جانب الدعم المالي. وعلى مر السنين، شغلت دول مختلفة هذا الدور، من بينها مصر والمملكة العربية السعودية وتركيا وقطر وإيران.

وخلال التسعينيات والعقد الأول من القرن الحالي أدّت هجمات الانتحاريين، الذين كان معظمهم من عناصر «حماس»، إلى هز مدن إسرائيل. ففي الفترة بين عامَيْ 1994 و1997 فقط، أسفرت الهجمات عن مقتل 160 مدنياً إسرائيلياً. ولم تمنح تلك الهجمات شعبية كبيرة لـ«حماس» في الشارع الفلسطيني فحسب، بل أعاقت أيضاً أي قدرة على المضي قدماً في المفاوضات الإسرائيلية -الفلسطينية. وفي ذروتها، أدّت عمليات «حماس» الإرهابية دوراً حاسماً في فوز حكومة نتنياهو اليمينية في انتخابات عام 1996. وفي العقد التالي، استمرت هجمات الحركة، التي شكلت عنصراً أساسياً في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي الفترة 2001-2003، وخلال الانتفاضة الثانية التي عُرفت باسم "انتفاضة الأقصى"، نُفّذت نحو مائة عملية انتحارية في إسرائيل. وهذه المرة، انضمت منظمات فلسطينية أخرى إلى الهجمات في محاولة لتقاسم ثمار شعبية «حماس». ونتيجة لذلك، لقي 450 مواطن إسرائيلي مصرعه في تلك السنوات الثلاث وحدها1. وفي منتصف العقد الماضي، أدركت الحكومة الإسرائيلية [أن الوضع قد أدّى] إلى حالة من الجمود. ونظراً لازدياد حجم التفجيرات الانتحارية في الأراضي الإسرائيلية وكثرة الهجمات الصاروخية التي بدأت تنطلق من غزة منذ عام 2000، [رغم وقوعها] تحت سيطرة "السلطة الفلسطينية"، بدأت الشكوك تساور إسرائيل حول قيام أي فرصة لإحراز تقدم اسياسي مع الفلسطينيين. وفي عام 2002، بدأت حكومة أريئيل شارون بعملية كبيرة لإخماد العنف المتصاعد، حيث تم إعادة الاستيلاء على مدن في الضفة الغربية والقضاء على العديد من الخلايا الإرهابية. ومع ذلك، أصبح واضحاً لحكومة شارون أنه طالما كانت هناك حركة حرة ومفتوحة من داخل الأراضي الفلسطينية نحو إسرائيل، فسيكون من المستحيل منع الإرهاب بصورة تامة. ومن هنا شكّل السياج الأمني، بدءً من عام 2002، أوّل مظهر من مظاهر انفصال إسرائيل عن الفلسطينيين. وبعد ذلك، في صيف عام 2005، في إحدى أشد الأعمال المذهلة في التاريخ الإسرائيلي، قامت الحكومة بإخلاء 8,000 مستوطن إسرائيلي قسراً، كان معظمهم يعيش في جيوب معزولة في قلب قطاع غزة، وحوّلت غزة إلى أول منطقة فلسطينية كبيرة خالية من أي وجود مدني أو عسكري إسرائيلي.

وأشاد الفلسطينيون بحركة المقاومة الرائدة، «حماس»، "لطردها" إسرائيل من قطاع غزة، على غرار ما

زُعم بما حققه «حزب الله» في لبنان قبل ذلك بخمس سنوات. وفي عام 2006، أذهلت حركة «حماس» المراقبين من خلال فوزها بأغلبية المقاعد في البرلمان الفلسطيني عقب الانتخابات التي جرت تحت ضغط من الولايات المتحدة. وقال مصطفى البرغوثي، مسؤول في حركة "فتح" كان مرشحاً ضد محمود عباس في الانتخابات الرئاسية لعام 2005: "أعتقد أنه لم تكن لدى [المسؤولين في حركة "فتح"] أي فكرة بأنهم سيخسرون في البرلمان. لو كانوا يدركون ذلك، لا أعلم ما الذي كان سيفعلونه"2. وفي وقت لاحق، اعترفت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في الأمم المتحدة بأن الولايات المتحدة قلّلت من شأن شعبية «حماس»، قائلة: "هذا دليل على أن اطلاعنا لم يكن كافياً"3. وفي عام 2007، واحتجاجاً على عدم تنفيذ نتائج الانتخابات فعلياً، قامت «حماس» بالسيطرة على غزة بالقوة.

وابتداءً من عام 2007، وجدت «حماس» نفسها في واقع جديد، وهو عملها كحكومة بحكم الأمر الواقع. وعلاوة على ذلك، كانت هذه هي أول منطقة في العالم العربي - وفي الواقع الوحيدة فيها، باستثناء حكم محمد مرسي في مصر في وقت لاحق بين العامَين 2012 و2013 - التي تتحقّق فيها الرؤية السياسية لجماعة «الإخوان المسلمين». ولكن المجتمع الدولي لم يعترف بحكومة «حماس»، وهو الأمر بالنسبة لـ "السلطة الفلسطينية" التي لم تعترف بها أيضاً.

وعلى الرغم من كونها كياناً حاكماً، لا تزال «حماس» تعرّف نفسها على أنها حركة مقاومة ملتزمة بمحاربة إسرائيل بشكل مستمر. والأهم من ذلك، تسعى «حماس» إلى توسيع حكمها ليشمل بقية الأراضي التي تسيطر عليها "السلطة الفلسطينية"، والسيطرة في نهاية المطاف على كامل الأراضي التي تشمل اليوم دولة إسرائيل. وفي حين كانت «حماس» منشغلة في تقويض حكم "السلطة الفلسطينية" ومقاومة إسرائيل من خلال المناوشات المستمرة على الحدود، بقيت غزة تعتمد اعتماداً كلياً على إمدادات الكهرباء والمياه من إسرائيل ومصر، فضلاً عن تدفق الأموال من "السلطة الفلسطينية". ومع ذلك، لم تمنع هذه الحالات الطارئة عناصر «حماس» من مهاجمة المعبر التجاري بينها وبين إسرائيل مراراً وتكراراً، حيث تجاهلت الحركة اعتماد أهل غزة على هذا المعبر من أجل الحصول على الرزق، وبالتالي تخلّت بالكامل عن مسؤوليتها كسلطة حاكمة.

وتحاول «حماس» تحقيق توازن بين إدارة القطاع والحفاظ على طابعها كمنظمة مقاومة. وفي الوقت الذي تتخذ فيه تدابير ملموسة لتحسين حياة سكان غزة خلال فترات الهدوء، إلّا أنّها لا تسعى في زمن الحرب إلّا إلى إلحاق الضرر بإسرائيل، وذلك على الحساب المرتفع المخاطرة لرفاهية سكان غزة، كما يتمثل ذلك في هجمات المعابر الحدودية.

وينعكس ذلك بعمق في مفهوم «حماس» للحرب الحضرية، حيث توجد أمثلة لا تُحصى تدل على أنّ «حماس» تضع عن قصد سكان غزة في مرمى النيران.

تطوّر المفهوم العسكري لحركة «حماس»

تطوّر المفهوم العسكري لـ «حماس» من التركيز في مرحلة مبكرة على الإرهاب إلى [تأسيس] هيكل عسكري ذي طابع أكثر رسمية خلال سنوات عملية أوسلو، مع التركيز في نهاية المطاف على الهجمات الصاروخية ضد المناطق المدنية الإسرائيلية وعلى شبكة أنفاق استُخدمت لتسهيل أشكال مختلفة من التسلّل. كما أنّ ظهور "حماستان" في غزة عقب انتصار الحركة في حزيران/يونيو 2007 على حركة "فتح" المنافسة، قد سهّل هذا التقدم.

سنوات الإرهاب الكلاسيكية. تطورت «حماس» كحركة سياسية ومنظمة إرهابية على حد سواء، حيث قام كل من الجناحين المتوازيين بتعزيز عمليات الجناح الآخر ودعمها. وفي الفترة الممتدة ما بين 1985 و1993، عملت الحركة في الأراضي الفلسطينية كواحدة من عدة جماعات مقاومة منخرطة في أعمال الإرهاب، وتتألف من خلايا خفية حصلت على أسلحة ومواد متفجرة لتنفيذ هجمات داخل إسرائيل.

الجناح العسكري. أدّى وضع معظم قطاع غزة تحت سيطرة "السلطة الفلسطينية" عام 1993 إلى إنشاء ملاذ فلسطيني مستقل عجزت المخابرات الإسرائيلية أو العناصر الخاصة عن اختراقه للمرة الأولى منذ عقود. وقد

أصبحت غزة منطقة مكتظة بالسكان سمحت فيها "السلطة الفلسطينية"، عمداً في بعض الأحيان أو عن طريق الإهمال المتعمّد أحياناً أخرى، للمنظمة الإرهابية بالتطور والنمو. وقد تَعزّز هذا التطور إلى حد كبير بعد عودة 400 من عناصر «حماس» الذين تم ترحيلهم إلى لبنان في عام 1992 في أعقاب هجوم إرهابي. وقد بقي النشطاء في معسكر للترحيل وتم تدريبهم على يد عناصر من «حزب الله» وإيران. ولدى عودتهم إلى قطاع غزة والضفة الغربية، لم يجلب المبعدين مهارات عسكرية جديدة فحسب، بل أقاموا علاقات واسعة النطاق مع إيران و«حزب الله» أيضاً. وبينما شنّت إسرائيل حرباً منخفضة الحدّة ضد «حزب الله» في لبنان، لاحظت «حماس» أن صواريخ الميليشيا الشيعية تشكل تهديداً فعالاً للمجتمعات الإسرائيلية (كما هو مفصل لاحقاً). وبمساعدة نشطاء «حماس» العائدين، اعتمدت المنظمة تقنية مدافع الهاون في الوقت الذي كانت تتقن فيه استخدام الأسلحة والاستراتيجيات التي كان رائدها «حزب الله».

وقد ولّد خروج إسرائيل الأحادي الجانب من لبنان في حزيران/يونيو عام 2000 موجة من الانشراح في العالم العربي. إذ شكّل ذلك بالنسبة للعرب أول انتصار على دولة إسرائيل. ولم تحقق دولة عربية هذا الانتصار، بل كان ذلك من إنجاز منظمة إسلامية متطرفة لا تنتمي إلى أي دولة. وقد قام «حزب الله»، الذي وطّد علاقاته مع «حماس» بعد ترحيل شخصيات من الحركة إلى لبنان في التسعينيات، بتطوير أسلوب قتالي معقّد. وقد شمل ذلك هجمات تقوم بها عصابات مسلحة على أهداف قوات "جيش الدفاع الإسرائيلي" في لبنان، وإبقاء مناطق سكنية إسرائيلية رهينة من خلال التهديد بإطلاق الصواريخ، الأمر الذي حدّ من حرية إسرائيل في الميدان.

إرهاب الصواريخ الذي تعتمده «حماس». في أوائل عام 2001، وبعد ستة أشهر من انسحاب قوات "جيش الدفاع الإسرائيلي" من الأراضي اللبنانية، بدأت «حماس» بإطلاق قذائف الهاون من المناطق الفلسطينية المأهولة بالسكان باتجاه المستوطنات الإسرائيلية داخل قطاع غزة. وفي نيسان/أبريل، تم إطلاق أول صاروخ من صنع «حماس» باتجاه مدينة سديروت الإسرائيلية. وسرعان ما أصبحت صفّارات الإنذار وهياكل الحماية والإصابات من واقع [حياة] المواطنين الإسرائيليين الساكنين بالقرب من الحدود، كما حدث عندما أصاب صاروخ تابع لـ«حماس» روضة أطفال في سديروت، أسفر عن مقتل طفلين. ومن الواضح أنّ «حماس» كانت تتمتع بظروف مؤاتية في غزة، بالمقارنة مع الضفة الغربية، ممّا سمح لها ببناء جناحها العسكري: لقد كانت الحركة في منأى عن الوجود الإسرائيلي وسلطته وغير معزولة في الوقت نفسه، نظراً لقدرتها على اكتساب المعرفة والموارد من الخارج عبر الحدود المصرية. وقد سمحت هذه الظروف بإنشاء بنية تحتية عسكرية وقيام تدريبات للميليشيات المسلحة والوحدات القتالية. ومنذ لحظة ظهورها، أصبحت استراتيجية المقاومة من خلال إطلاق الصواريخ أو التهديد بإطلاقها، الاستراتيجية الرئيسية التي تستخدمها «حماس» (إلى جانب منظمات أخرى في غزة)، كما هو مبين في الشكل 1. وقد زادت «حماس» تدريجياً من مدى صواريخها وقدراتها الإنتاجية المحلية بطريقة متسقة ومنهجية. كما نشرت «حماس» مجموعة متزايدة من الصواريخ كجزء من جهدها الواضح لجعل المزيد من المراكز السكنية الإسرائيلية عرضة لمدى قوتها الصاروخية، ولاستخدام هذه الصواريخ في ساحة المعركة (انظر الشكل 2).

وفي الوقت نفسه، غيّر مفهوم الصواريخ [جو] المواجهة وحوّلها من مفهوم ثنائي المنحى، أي بين جيش ومنظمة إرهابية، إلى مواجهة متعددة الأوجه، تشمل السكّان المدنيين الإسرائيليين. وبعبارة أخرى، غيّرت «حماس» القواعد، الأمر الذي قلّل من حرية العمليات العسكرية الإسرائيلية على أساس أن إسرائيل لن تسمح لمواطنيها بتحمّل عواقب هذه العمليات. ونتيجة لذلك، وجد "جيش الدفاع الإسرائيلي" نفسه مقيّداً، ومكّن «حماس»، على مضض، من تطوير قوتها العسكرية وتعزيزها.

بُعد الأنفاق. منذ أن قُسّمت مدينة رفح إلى شطرين في عام 1982، بعد اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل وعودة شبه جزيرة سيناء إلى السيادة المصرية، استخدم السكان الأنفاق كجزء من روتينهم اليومي. ففي البداية، كانت تُستخدم الأنفاق لجمع شمل العائلات، وتهريب البضائع الرخيصة من سيناء، وتهريب الإرهابيين المطلوبين بطريقة سرية من غزة التي تسيطر عليها إسرائيل إلى "الملاذ الآمن" في سيناء

المصرية. وفي التسعينيات، عندما كانت «حماس» تحوّل نفسها إلى منظمة عسكرية، كانت الأنفاق تُستخدم أيضاً لتهريب المعدات الحربية والقذائف. وبين عامَي 1994 و1999، تمركز "جيش الدفاع الإسرائيلي" داخل شريط حدودي ضيق، معروف باسم "ممر فيلادلفيا" يفصل بين أراضي رفح المصرية والفلسطينية. وفي تلك السنوات، وجد "جيش الدفاع الإسرائيلي" أكثر من 50 فتحة [فوهة] تستخدم للتهريب على طول "ممر فيلادلفيا". وفي الفترة الممتدة ما بين 2000 و2004، تم الكشف عن 120 فتحة إضافية داخل الشريط الحدودي نفسه. وفي حين تمكّن "جيش الدفاع الإسرائيلي" من العثور على الكثير من هذه الفتحات، إلّا أنّ النطاق الكامل لشبكة الأنفاق لا يزال مجهولاً.

وقد عكس انتشار الأنفاق تزايداً في أعمال العنف في غزة، وعزّز في الوقت نفسه الجناح العسكري لحركة «حماس» عن طريق السماح للمسلحين بتهريب صواريخ عادية، من صنع إيران في الغالب، من سيناء إلى المنطقة. وسرعان ما اكتشفت «حماس» الإمكانات العسكرية للمجال التحت أرضي. وتم تفجير قنبلة النفق الأولى تحت موقع عسكري تابع لـ "جيش الدفاع الإسرائيلي" بالقرب من رفح في أيلول/سبتمبر 2001.

وخلال السنوات الممتدة بين عامَي 2003 و 2006، تم استخدام المزيد من القنابل النفقية وبرزت ظاهرة جديدة تتمثّل باختراق الأنفاق الهجومية داخل الأراضي الإسرائيلية. وفي شباط/فبراير 2004، استخدمت مجموعة صغيرة من الإرهابيين نفقاً تحت الأرض لغزو "معبر بيت حنون" ("معبر إيرز") الحدودي، ممّا يَسّر حركة شاحنات الإمدادات إلى غزة، وسهّل عمليات الهجوم على المدنيين والجنود الإسرائيليين على الأراضي الإسرائيلية.

الشكل 1

وفي حزيران/ يونيو 2006، تسلّلت مجموعة صغيرة من مسلحي «حماس» إلى داخل الأراضي الإسرائيلية بالقرب من قرية "كرم أبو سالم" ("كيريم شالوم") المتاخمة لمثلث الحدود الفاصل بين إسرائيل وغزة وسيناء، وهاجمت طاقم دبابة وأسرت أحد مقاتليها، وهو الرقيب الأول جلعاد شاليط، ونقلته إلى قطاع غزة. وفي أعقاب مواصلة «حماس» إطلاق الصواريخ تجاه السكان الإسرائيليين، شرعت قوات "جيش الدفاع الإسرائيلي" في تنفيذ عدة عمليات شمال قطاع غزة. واستهدفت تلك العمليات ضواحي المدن التي أُطلقت منها

الصواريخ، وشهدت بداية عمل الفرق العسكرية البرية التابعة لـ "الجيش الإسرائيلي" بتنسيق وثيق ودعم نيراني من الطائرات التي تم إقرانها معها. وخلال تلك العمليات، برزت ظاهرة جديدة في شوارع مدينتي بيت لاهيا وبيت حانون في غزة تمثلت بنشر صفائح من القماش والنايلون في الشوارع من أجل منع عمليات الرصد الجوي لـ "جيش الدفاع الإسرائيلي". وكانت تلك لحظة محورية أصبحت فيها «حماس»، على غرار «حزب الله»، على دراية بتعرّضها الكلي للقوة الجوية لـ "جيش الدفاع الإسرائيلي". وبعد عدة سنوات، وخلال عملية "الرصاص المصبوب" (2008-2009)، اكتشف جنود "الجيش الإسرائيلي" أنّ «حماس» قد طورت بنية أساسية تحت الأرض تهدف إلى تمكين مقاتلي «حماس» من الانخراط [في عمليات عسكرية] دون تعريض أنفسهم للقوات الجوية.

الشكل 2

وفي تلك الأثناء، حتّى قبل المواجهة بين عامي 2008 و2009، أعدّت «حماس» قاذفات صواريخ مخبأة تحت الأرض لا يتمّ الكشف عنها إلا عند تشغيلها. وقد أثبتت هذه الطريقة عن فعالية بالغة وأصبحت طريقة

الإطلاق الأساسية المستخدمة من قبل المنظمة.
وفي 11 آب/أغسطس 2012، عشية "عملية عمود الدفاع"، قامت «حماس» بتفجير نفق مليء بالمتفجرات بالقرب من قوات "الجيش الإسرائيلي" التي كانت تقوم بمهامها الروتينية داخل الأراضي الإسرائيلية شرق الجدار الأمني.
وجاءت المرحلة الأخيرة في تطوير قدرات «حماس» التحت أرضية بدءاً من عام 2012، مع بناء بنية تحتية عملياتية من الأنفاق الهجومية داخل الأراضي الإسرائيلية، بحيث كان لكل كتيبة تابعة لـ«حماس» تنتشر عبر الحدود الإسرائيلية، إمكانية الوصول المباشر إلى نفق، من شأنه السماح لمقاتليها بالعبور إلى الأراضي الإسرائيلية بحلول الوقت المناسب.
وهكذا تحول المجال التحت أرضي من مجرد طريقة لتهريب البضائع من مصر إلى غزة إلى العنصر الأساسي في المعركة ضد إسرائيل. ويجري الآن استخدام الأنفاق بشكل هجومي للتسلل إلى إسرائيل، واختراق الأراضي الإسرائيلية وتفجير المتفجرات داخلها، وتخزين منصات إطلاق مخبأة وتوفيرها لصواريخ «حماس»، وأيضاً كقدرة دفاعية في زمن الحرب من خلال شبكة [الأنفاق] التحت أرضية داخل القطاع نفسه.
مفهوم القتال لدى "حماستان". عندما سيطرت «حماس» على قطاع غزة في تموز/يوليو 2007، وجدت نفسها حرة طليقة في صياغة استراتيجية، وتطوير مفهوم شامل للقتال إلى جانب جناح عسكري محترف ومنظم ليكون بمثابة الجيش الفعلي لـ "حماستان". وفي الوقت نفسه، كانت المنظمة منشغلة في إقامة بنيتها التحتية المدنية، أي تجنيد العناصر لقوات الشرطة واستيعاب ملاك العاملين في المحاكم والمجالس البلدية والمكاتب الحكومية. ومع ذلك، لم تُقيّد هذه المسؤولية الحكومية الجديدة أنشطة «حماس» ذات النزعة القتالية. ولم تقم «حماس» بكل ما في وسعها لبناء منشآت عسكرية واسعة النطاق في أراضيها تضم آلاف المقاتلين فحسب، بل استمرت في مضايقة المدنيين الإسرائيليين والأهداف العسكرية أيضاً.4
وفي تلك الفترة تقريباً، طوّرت «حماس» أسلوباً آخر وهو السماح لمنظمات فلسطينية أخرى بإطلاق الصواريخ من غزة إلى إسرائيل لكي تتبع [الحركة] سياسة الإنكار وتتجنب الردّ الإسرائيلي. بيد، لم تكن هذه الخدعة فعالة للغاية نظراً لأن السياسة الإسرائيلية تحمّل «حماس» كامل المسؤولية السيادية عما يحدث في غزة. وعلى الرغم من هذا التحوّل، فقد وقفت «حماس» وراء معظم أعمال العنف التي انطلقت من غزة في تلك السنوات.
وفي بعض الحالات التي أرادت فيها «حماس» الحفاظ على الهدوء، وجدت نفسها في موقف مختلف تماماً، إذ كانت تحاول منع المنظمات الإرهابية الأخرى من إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية وتنفيذ هجمات داخل إسرائيل. وفي هذا الجهد، حققت نجاحاً متواضعاً، سواء من خلال التوصل إلى اتفاق مع هذه الجماعات أو من خلال الردع والتخويف. ومع ذلك، فنظراً لمكانتها في المقاومة، تتمتّع «حماس» بقدرة محدودة على "مقاومة المقاومة" الصادرة عن الجماعات الإرهابية الأخرى. لذلك، غالباً ما تختار «حماس» أن تتجاهل هذه الهجمات، وتتخذ موقفاً متسامحاً بشكل عام تجاه مرتكبي هذه العمليات، حتى لو اضطرت في النهاية إلى دفع الثمن من خلال الخضوع للرد الانتقامي من قِبل "جيش الدفاع الإسرائيلي". كما وعملت المنظمة بحرّية على بناء قوتها العسكرية في إطار جهدين رئيسيين: أولاً، أنشأت وحدات محلّية [في القطاع] مهمتها حماية أحياء محددة في المناطق الحضرية في غزة في حال قيام "جيش الدفاع الإسرائيلي" بأي اجتياح. وتم تدريب هذه المنظمات على القتال في المناطق المأهولة بالسكان وإعداد هياكل أساسية قتالية إضافية تحت الأرض. ثانياً، وسّعت "«حماس» نطاق صواريخها بحيث يمكنها إطلاق صليات من القذائف من قلب مدينة غزة. وكان ذلك درساً مباشراً تلقته من "عملية أيام الندم" عام 2004 عندما كان بإمكان "جيش الدفاع الإسرائيلي" أن يركّز أنشطته على التقييد النسبي لمناطق الإطلاق المتاخمة للحدود الشمالية لقطاع غزة بسبب النطاق المحدود لصواريخ «حماس».
وأخيراً، أدركت «حماس» أنّ القتال داخل المناطق ذات الكثافة السكانية العالية يوفر وضعاً مربحاً للجانبين،

الأمر الذي يضع "جيش الدفاع الإسرائيلي" أمام خيارين سيّئين. فقد تُقرر القوات الإسرائيلية عدم مهاجمة المناطق التي قد تكون فيها الخسائر المدنية مرتفعة للغاية، مما يعرّض ملايين المدنيين الإسرائيليين لخطر الصواريخ ويسمح لـ «حماس» بحماية نفسها. وفي المقابل، يستطيع "الجيش الإسرائيلي" أن يشن هجمات ضد «حماس» في هذه المناطق، الأمر الذي سيؤدي إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين، وتشويه صورة "جيش الدفاع الإسرائيلي" على الصعيد الدولي وسيكوّن انطباعاً بأنه يلحق أضراراً بالنساء والأطفال. وهنا، توقعت «حماس» أيضاً عواقب بعيدة المدى على شكل دعاوى قضائية ضد "جيش الدفاع الإسرائيلي" تُرفع إلى "محكمة العدل الدولية" في لاهاي. وفي ضوء هذا السياق، لا ينبغي النظر إلى أنشطة إطلاق الصواريخ التي تقوم بها «حماس» على أنها قدرة عسكرية بحدّ ذاتها، بالنظر إلى موقعها وسط روضات الأطفال والأسواق، بينما تستهدف الأحياء والمدارس والمستشفيات والمراكز التجارية في الأراضي الإسرائيلية. ويمكن النظر إلى الصواريخ كأداة للحرب المعيارية، ولكنها في الحقيقة تشكل وسيلة لإرهاب إسرائيل.

مفهوم القتال لدى «حماس». شهدت "عملية الرصاص المصبوب" التي اندلعت في الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر 2008 وكانون الثاني/يناير 2009 هجوماً شنّه "الجيش الإسرائيلي" في شمال قطاع غزة وجنوبه في أعقاب الضربات الصاروخية على جبهة إسرائيل الداخلية. وفي هذا الصدد، وفي أول مواجهة رئيسية بين إسرائيل و«حماس» منذ استيلاء الحركة على قطاع غزة عام 2007، سعت إسرائيل إلى وقف إطلاق الصواريخ عن طريق محاصرة مدينة غزة وقطع الصلة بين الأجزاء الجنوبية والشمالية من أراضي القطاع. كما حاولت إلحاق خسائر بـ «حماس» لما تقوم به من أعمال استفزازية، والسيطرة على المناطق التي تطلق منها الحركة الصواريخ للحد من عمليات الإطلاق، ووقف تدفق الصواريخ من سيناء لمنع «حماس» في النهاية من مواصلة إطلاقها بالكامل (انظر الشكل 3). وفي أعقاب اتفاق وُقّع في مصر بمشاركة دولية، انتهت العملية بعد خمسة وعشرين يوماً من دون إحراز إسرائيل أي تقدم ملحوظ حول تقليص قدرات «حماس» على إطلاق الصواريخ. ووفقاً للاتفاقية، وعدت مصر والائتلاف الغربي، إسرائيل بأنهما سيحدّان من تهريب المزيد من الأسلحة إلى غزة. وقد اقتربت قوات "الجيش الإسرائيلي" من قلب مدينة غزة، مهدّدةً بذلك حكم «حماس». وكان بإمكانها الاستمرار في التقدم بسهولة، لكنها خرجت، تاركة النظام القائم سليماً.

وفي أعقاب القتال، بدأت «حماس» عملية واسعة النطاق تهدف إلى تعزيز الركيزتين الأساسيتين لمفهومها العسكري. ففي ما يخص الركيزة الدفاعية، دعمت «حماس» وحداتها المحلية وزادت من عدد المقاتلين وحسّنت تدريب قادتها ولياقتهم، وقامت بتهريب الأسلحة المتطورة إلى غزة، من بينها الصواريخ المضادة للطائرات وتلك المضادة للدبابات. وقد تم التركيز بشكل خاص على المجال التحت أرضي [أي الأنفاق]، بحيث بدأت هذه الكتائب في القطاع تتحمل مسؤولية المواقع المحلية تحت الأرض فضلاً عن الأنفاق الترابطية بين تلك التي تركز على الهجوم والأخرى التي تركز على الدفاع، مما أدّى في الواقع إلى إقامة مدينة تحت الأرض أشبه بشبكة عنكبوتية. أما بالنسبة إلى الركيزة الهجومية، فقد عملت «حماس» بحزم على تحسين الصواريخ التي تصنعها. فمن خلال تهريب صواريخ جديدة إلى غزة وزيادة مداها ونطاقها، سعت «حماس» إلى تهديد عدد أكبر من المدنيين الإسرائيليين في الوقت الذي حوّلت فيه غزة برمّتها إلى منصة إطلاق فعّالة، على نحو يمنع "الجيش الإسرائيلي" من تطويق منطقة إطلاق معينة وعزلها. وبعبارة أخرى، في المرة القادمة التي تسعى فيها إسرائيل إلى وقف إطلاق الصواريخ التي تستهدف مواطنيها، سيتعيّن عليها الاستيلاء على غزة بأكملها، وستضطر إلى مواجهة آليات الدفاع المعدة جيداً في قلب المدن المزدحمة في غزة. ولتحقيق هذه الغاية، قامت «حماس» باعتماد وتعزيز مفهوم من "حرب فيتنام" خلال السبعينيات ومن «حزب الله» في عام 2006، والذي بموجبه يقوم سكان غزة بمهام دروع واقية، مما يشكل عقبة تعترض سبيل الهجمات ضد الأهداف المختلفة والقتال في المناطق الحضرية.

وبالتالي، ففيما يتعلق بإسرائيل، يتطلب الحل العسكري للصواريخ احتلالاً عسكرياً كاملاً لقطاع غزة وسيطرة كاملة على 1.8 مليون مواطن. وتدرك «حماس» جيداً أن ليس لدى إسرائيل رغبة سياسية في القيام بذلك. إنّ

فكرة «حماس» هنا بسيطة نسبياً. بما أن إسرائيل لا تريد أن تدفع الثمن السياسي المرتبط بإعادة السيطرة على قطاع غزة، فليس لديها خيار آخر سوى القبول بالواقع المتمثل بأن الصواريخ التي ستُطلق عليها باطراد، وإن كان ذلك بين الحين والآخر، ستؤدي إلى إرهاب مئات الآلاف من المواطنين الإسرائيليين. بالإضافة إلى ذلك، سمحت استراتيجية «حماس» بحفاظ الحركة على المنطق الجهادي الذي يقودها كحركة مقاومة ويبرر وجودها، من دون تعريض سيطرتها السيادية على غزة للخطر. وقد نجحت في خلق معادلة سياسية جديدة أساسية لاحتواء إسرائيل.

الشكل 3 : "عملية الرصاص المصبوب"

وبعد مرور ثلاث سنوات تقريباً على "عملية الرصاص المصبوب"، أدّى الوضع في غزة إلى قيام جولة أخرى من العنف. واستمر القتال هذه المرة ثمانية أيام، امتنعت خلالها القوات البرية لـ "جيش الدفاع الإسرائيلي" عن دخول القطاع. واعتبرت «حماس» عدم دخول هذه القوات كتأكيد لصحة أحد افتراضاتها الأساسية وهو: أن إسرائيل ستفعل كل ما في وسعها لتجنب إعادة السيطرة على القطاع نظراً للتكاليف

المرتبطة باقتصادها وبحياة الجنود. وبالمثل، أثبت الموقف الإسرائيلي صحة المفهوم العملي وراء افتراض «حماس» الأساسي، بأن تشكيل الكتائب المحلية وتوسيع قدرات الصواريخ وتطوير المجال التحت أرضي [الأنفاق]، هي عوامل ساعدت في تحقيق أهداف «حماس». ومع ذلك، فبينما كشف الصراع الذي دام ثمانية أيام عن تراجع الردع الإسرائيلي، إلا أنّ "عملية عمود الدفاع" أظهرت ابتكاراً إسرائيلياً جاء على شكل "القبة الحديدية"، وهو نظام دفاع متحرك مصَمَّم لاعتراض الصواريخ، وبالتالي التصدي لأحد ركائز «حماس» الاستراتيجية الثلاث.

وفي العملية ضد نظام "القبة الحديدية"، أدركت «حماس» أنها تواجه مشكلة جديدة. فقد كانت الحركة المقاتلة تتناوب في توجيه هجماتها الصاروخية بين المدن، في محاولة لتحديد نقاط الضعف في مظلة الحماية الإسرائيلية. وبحلول نهاية القتال، حاولت «حماس» إطلاق وابل من [القذائف] لاختبار حدود نظام "القبة الحديدية"، ولكن النظام أثبت فعاليته ضدها بالرغم من بلوغ معدّل تلك القذائف نحو مائتي صاروخ يومياً. وفي "عملية عمود الدفاع"، أظهرت إسرائيل آنذاك، أنّها، وبمساعدة نظام دفاعي جيد، قادرة على إدارة مواجهة موسعة من دون استخدام قوات برية ضخمة، في حين كلّفت «حماس» ثمناً باهظاً من خلال الهجمات الجوية الدقيقة التي قامت بها وهو تطوّر تطلّب من «حماس» رداً عاجلاً.

وهكذا، بعد عامين تقريباً، في صيف عام 2014، عجّلت «حماس» تطوير ابتكارين آخرين. أولاً، [نجحت] بإعداد عدد كبير من أنفاق التسلل السرية وقوات "النخبة" لاستخدامها لدخول إسرائيل. وبالفعل، نشأ هذا المفهوم بعد المواجهة في الفترة بين عامي 2008-2009. وكانت الأنفاق تبعث على الأمل في تسجيل إنجازات «حماس»، على غرار خطف شاليط عام 2006، ودفْعْ القتال المحتمل إلى داخل الأراضي الإسرائيلية. وربما أُضيفَ بُعداً آخر بعد عام 2012، قام على المفهوم القائل بأن الغارات على الأنفاق قد تتجنب مشكلة "القبة الحديدية"، مع الاستمرار في منح «حماس» "الفيتو" على السلام والاستقرار في جنوب إسرائيل. ثانياً، حاولت «حماس» استخدام صواريخها بطريقة من شأنها إبطال الدفاعات الإسرائيلية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، وسّعت «حماس» مرة أخرى نطاق صواريخها على افتراض أن بطاريات "القبة الحديدية" قد وُضعت للدفاع عن عدد محدود فقط من البلدات والمدن الإسرائيلية. كما طوّرت «حماس» قدرتها على إطلاق وابل من القذائف أكثر تركيزاً، معتقدةً أن مثل هذه الهجمات قد تُتخم الدفاعات الإسرائيلية، مما سيسمح حتماً بمرور بعض الصواريخ.

وفي ذلك الصيف نفسه من عام 2014، وفي ظل التصعيد على طول حدود غزة، اضطرت «حماس» وإسرائيل إلى الدخول في مواجهة عنيفة أخرى، ولكن في إطار [قتالي] جديد. وتَمثّل التهديد غير المألوف الذي واجهته إسرائيل في حملة مداهمات نُفّذت في أراضيها على يد قوات برية تسللت عبر أنفاق سرية. وفي الوقت نفسه، وجدت «حماس» نفسها تتعامل مع نظام دفاع صاروخي نشط تم تطويره بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً، وصمد أمام جميع التحديات التي أعدتها «حماس» له. وبالتالي، فعلى مدى إحدى وخمسين يوماً، تم اختبار المفاهيم الأساسية التي تمسك بها كلا الجانبين.

لكن قبل البحث في كيفية تعامل الطرفين مع هذا الواقع الجديد، يوضح القسم التالي تطور مفهوم القتال الإسرائيلي الذي كان سائداً قبل "عملية الجرف الصامد"، استناداً إلى الفكرة التي نشأت خلال "حرب الأيام الستة"، والتي خلصت إلى أنه لا يجب [السماح] لأي قوة عسكرية عربية بأن تهدد الأراضي الإسرائيلية. ومن جهّته، ارتكز مفهوم «حماس» على أنّ النجاح في إرهاب إسرائيل مقرون بكمية الصواريخ الموجودة في ترسانة الحركة.

المفهوم الإسرائيلي لمحاربة «حماس»

منذ تسعينيات القرن الماضي، استندت الاستراتيجية التي اعتمدتها الحكومات الإسرائيلية المختلفة على افتراض أن السيطرة على السكان العرب المعادين تشكل عبئاً غير مرغوب فيه. فالتمرد الفلسطيني بين عامَي 1987 و1993 والقتال المستمر في جنوب لبنان رجّحا كفة الميزان نحو سياسة الفصل. لذلك، عندما تم التوقيع على "اتفاقات أوسلو" في عام 1993، مُنحت "منظمة التحرير الفلسطينية" السيطرة الكاملة على

معظم قطاع غزة ومدن الضفة الغربية. وفي عام 1999، انتُخب إيهود باراك رئيساً للوزراء تحت شعار "الانسحاب من لبنان"، مما أسفر عن الانسحاب الإسرائيلي عام 2000. وفي أيار/مايو 2002، وفي أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى، وموجة الإرهاب التي رافقتها، وعملية "الدرع الواقي" في الضفة الغربية، بدأت إسرائيل في بناء سياج أمني لفصل معظم السكان الإسرائيليين عن معظم السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. وفي عام 2004، صُدم اليمين الإسرائيلي عندما قام رئيس الوزراء الإسرائيلي أريئيل شارون، الذي يحظى بإعجاب حركة المستوطنين ومن المؤيدين التقليديين لـ "إسرائيل الكبرى"، بتقديم خطة للانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة. فالمبادرة التي تضمنت إخلاء المستوطنات الإسرائيلية لأول مرة منذ عام 1982، وعلى نطاق لم يسبق له مثيل في إسرائيل، كانت، من منظور استعادي، أعلى مثال لاستراتيجية الفصل الإسرائيلية.

واستندت هذه الاستراتيجية الإسرائيلية على مبدأين أساسيين. الأول هو أن العمليات الهجومية التي تؤدي إلى سيطرة إسرائيل على أراضي العدو تسببت بأشكال كبيرة من الضيق بالنسبة لإسرائيل على مستويات متعددة. فعلى الصعيد الاجتماعي السياسي، انقسم الرأي العام الإسرائيلي بشأن قضية الوجود الإسرائيلي في لبنان والأراضي الفلسطنية. وعلى الصعيد العسكري، عانى "الجيش الإسرائيلي" من وهن المهام الأمنية التي لا تنتهي، مما أضرّ باستعداداته الحربية. وعلى الصعيد الاقتصادي، استخدمت إسرائيل أعداداً كبيرة من قوات الاحتياط خلال الانتفاضتين الفلسطينيتين، الأمر الذي كاد أن يوصل اقتصادها إلى نقطة الانهيار.

أمّا المبدأ الثاني فله علاقة بالمفهوم العسكري الإسرائيلي المتغير. فعلى غرار "القوات المسلحة الأمريكية" في الفترة التي سبقت حرب الخليج الأولى، مرّ "جيش الدفاع الإسرائيلي" بثورة تتعلق بالمعلومات الاستخباراتية والاستهداف الدقيق. فعلى سبيل المثال، اتجهت المفاوضات السياسية مع سوريا في تسعينات القرن الماضي نحو الافتراض أنه في عصر القدرات الدقيقة، يمكن لإسرائيل أن تنسحب من "مرتفعات الجولان" دون الإضرار بشكل خطير بقدرتها على الدفاع عن نفسها. وقد أصبح هذا الاعتماد على توجيه الضربات الدقيقة، خلال ذلك العقد نفسه، أسلوب القتال الرئيسي لـ "جيش الدفاع الإسرائيلي" في العمليات التي يتم الشروع فيها. ففي لبنان، شرع "الجيش الإسرائيلي" في عدة عمليات من هذا القبيل رداً على التصعيد المتكرر من قبل «حزب الله». وانطوى مسار العمل الرئيسي لـ "الجيش الإسرائيلي" في تلك العمليات على مهاجمة البنية التحتية التي خدمت «حزب الله»، مثل الجسور والمحوّلات الكهربائية المحلية، والقيام بعمليات استطلاع جوية للبحث عن قاذفات الصواريخ. كما استُخدمت القوات البرية بشكل رئيسي في مهمات خاصة، وتم حشدها على الحدود كتهديد بتصعيد العملية.

وسط هذه الأجواء، تم إنشاء مفهوم إسرائيلي جديد لمحاربة العصابات والمنظمات الإرهابية. وقد بُذلت محاولة واعية ومنهجية للحد من القتال البري بهدف تقليل تكلفة الحرب، وذلك عبر توجيه الغارات الجوية ضد جماعات صغيرة من المقاتلين والبنية التحتية التابعة للعدو. ولم يحقق هذا المفهوم انتصاراً حاسماً، لكنه جعل «حزب الله» يدفع ثمناً باهظاً وولّد فترات من الهدوء النسبي في حرب الاستنزاف الطويلة في لبنان.

لقد كان الانسحاب من لبنان في عام 2000 مصحوباً ببيان إسرائيلي رسمي أكد أن تنفيذ المزيد من الاستفزازات من جانب «حزب الله» سيؤدي إلى رد فعل إسرائيلي لم يسبق له مثيل من حيث شدّته. ومع ذلك، لم يتم العمل بهذا التهديد حتى عام 2006، على الرغم من الهجمات المتكررة لـ «حزب الله» خلال السنوات التي امتدت ما بين الانسحاب و"حرب لبنان الثانية"، ضد المدنيين الإسرائيليين والأهداف العسكرية على حد سواء. وقد أثيرت تساؤلات كثيرة حول كل من الركيزتَين الأساسيتَين لهذه الاستراتيجية القائمتَين على معلومات استخباراتية محددة حول أهداف «حزب الله» في لبنان، والرغبة في مهاجمتها رداً على أي هجوم من قبل «حزب الله». وقد طوّرت إسرائيل استراتيجية طموحة تجمع بين سياسة الانفصال، والسعي إلى الشرعية الدولية للحدود الجديدة، ومحاولة ردع العدو من خلال الاعتماد على تفوق "جيش الدفاع الإسرائيلي" في معلوماته الاستخباراتية وقدراته الهجومية.

وفي الواقع، كان نجاح «حزب الله» في استخدام الصواريخ لدفع إسرائيل على الانسحاب من لبنان عاملاً

مساعداً لمفهوم «حماس» بأن إطلاق الصواريخ على السكان المدنيين الإسرائيليين من شأنه أن يعزز أهدافها الخاصة. وفي هذا السياق يمكن فهم خطة فك الارتباط عن غزة عام 2005. فمن خلال تجربتها في جنوب لبنان، أدركت إسرائيل أنها لن تكون قادرة على الفوز بحرب الاستنزاف في القطاع. وفي الوقت نفسه، أدركت «حماس» من تجربة «حزب الله» أن الصواريخ كانت أداة قوية للضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي.

وقد دفع المزيج من هذه العوامل، الحكومة الإسرائيلية إلى الشروع في مبادرة أحادية الجانب لنزع الشرعية عن المقاومة الفلسطينية.

عند تقييم سلسلة عمليات "الجيش الإسرائيلي" في قطاع غزة منذ فك الارتباط، يمكن للمرء أن يخلص إلى أن عنصرها الرئيسي هو في الواقع مهاجمة أهداف «حماس» ومطاردة الفرق الصغيرة التي تطلق الصواريخ. ففي "عملية الرصاص المصبوب"، لم يتم إشراك القوات البرية لـ "الجيش الإسرائيلي" إلّا بعد أسبوع كامل من المواجهات. ولو أوقفت «حماس» القتال في ذلك الأسبوع، لكانت إسرائيل قد تجنبت التوغل البري، كما فعلت في عام 2012. وكذلك عندما تم استخدام القوات البرية في "عملية الرصاص المصبوب" في كانون الثاني/يناير 2009، كان الهدف من تلك الخطوة هو زيادة الضغط على «حماس» من خلال الغارات الجوية. وجاء قرار إسرائيل بتجنب الدخول إلى وسط غزة ليدعم هذا الاستنتاج.

ووفقاً للتفكير الإسرائيلي، كان من الضروري تطوير الدفاع الفعال ضد الصواريخ. ففي الحروب التي تتسم بالمواجهات، يمكن تحقيق ميزة هامة ليس فقط من خلال القدرات الهجومية بل أيضاً من خلال القدرة على إبطال فعالية هجوم الخصم. وهذه هي النقطة التي وصل إليها "جيش الدفاع الإسرائيلي" عشية "عملية الجرف الصامد".

غير أنّ «حماس»، وكما ذكرنا سابقاً، أدركت ذلك أيضاً وطوّرت أسلوبها الهجومي الجديد الذي يرتكز على أنفاق الهجوم، وذلك في السنوات التي سبقت عام 2014. وقد فشلت إسرائيل، على المستويين المفاهيمي والتكنولوجي، على مدى عدة عقود في التعامل مع التحدي الذي تشكله الأنفاق. ولكن في نهاية المطاف، ومن خلال قيام الضباط ذوي الرتب الدنيا باستخدام المعرفة المتراكمة ميدانياً، حدد قائد فرقة غزة وكاتب هذا البحث التهديد المتطوّر بدءاً من عام 2013. وقد ذُهل الكاتب من عيار التهديد وعدم قدرة إسرائيل على الرد عليه، وبالتالي عدم قدرتها على حماية مواطنيها.

إن ما يشكّل أسوأ كابوس لأي قائد، هو: الإدراك بوجود نساء وأطفال وأسر بأكملها وجميعهم مهددون بالقتل في بيوتهم من قبل جماعات إرهابية. إذ تبقى حماية المدنيين الهدف الأسمى للقوات الإسرائيلية. لذلك، ففي حين لم يكن هناك حل مثالي للمشكلة بدأت "قيادة المنطقة الجنوبية" في وضع خطة طوارئ تتمحور حول التهديد الذي تشكله الأنفاق في الأشهر التي سبقت "عملية الجرف الصامد". ولتحقيق هذا الهدف، تم تغيير مهام قوة إسرائيلية ضخمة، بحجم كتيبة، من موقع الهجوم إلى موقع الدفاع على الحدود. بالإضافة إلى ذلك، نشأت فكرة تقضي بأن يحاول الهجوم البري تحديد موقع الأنفاق وتدميرها، وهو جهد ممكن فقط من الجانب الفلسطيني؛ لقد كان هذا هو الحال لأن إسرائيل كانت تملك معلومات عن مداخل أنفاق غزة، ولكن ليس عن وجهاتها النهائية في إسرائيل ولا عن المجتمعات التي تقع تحتها. وبما أنّ الأنفاق شكلت تهديداً مباشراً للمدنيين الإسرائيليين، فقد أصبح تحديد مواقعها وتدميرها من الأولويات. ومن خلال تقييم التهديد، أدركت إسرائيل أن مكاسب ضرب أهداف «حماس» في قطاع غزة قد تضاءلت مقارنة بالأضرار التي يمكن أن تلحقها «حماس» بالمجتمعات الإسرائيلية من خلال تنفيذها هجمات باستخدام الأنفاق.

عملية "الجرف الصامد" وتصادم المفاهيم الناشئة

سيكون من الخطأ أن نرى في "عملية الجرف الصامد" مجرد مواجهة واحدة من بين الكثير من المواجهات بين المنطقَين التنافسيين الاستراتيجي والعملياتي لإسرائيل و«حماس». وخلافاً لذلك، شهدت عملية صيف 2014 عدة تطورات بارزة على كلا الجانبين.

لقد تطوّر النظام الدفاعي الإسرائيلي المصمم لصد الهجمات الصاروخية، والذي ظهر لأول مرة قبل أقل من

عامين من ذلك الوقت خلال "عملية عمود الدفاع"، ليصبح مجموعة كبيرة من تسع بطاريات "قبب حديدية" قامت بحماية معظم المناطق المهددة في إسرائيل. ومن الجانب الفلسطيني، تم تطوير مفاهيم جديدة أيضاً، إلى جانب المفاهيم القائمة مثل الهجمات الصاروخية على المدنيين الإسرائيليين ونشر الوحدات المحلية داخل المدن السكنية. بالنسبة لـ «حماس»، تَمثّل الابتكار الحقيقي في غارات شنتها قواتها الخاصة باستخدام البنية الأساسية التحت أرضية والممرات البحرية. فبالإضافة إلى الأنفاق الهجومية التي تمتد إلى داخل إسرائيل، طوّرت «حماس» أنفاقاً دفاعية داخل غزة تمكّن مقاتليها من نصب الكمائن للقوات الغازية. كما أنّه قبل [بدء إسرائيل] بـ "العملية"، وضعت «حماس» مفاهيم كانت تهدف إلى اختراق "القبة الحديدية"، لكنها فشلت في مسعاها. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإنجاز الإسرائيلي المتمثل في صدّ صواريخ «حماس» لا يمكن بالضرورة تطبيقه مع «حزب الله» في الشمال، حيث تطرح صواريخه مجموعة أكبر من التحديات من حيث درجة النطاق.

وتَمثّل أحد التحولات العامة خلال "عملية الجرف الصامد" في النمط الذي اتبعه الطرفان في الهجوم والدفاع في آنٍ واحد، باستخدام القوات البرية وقدرات القصف الاستراتيجي على حد سواء. ويُعدّ هذا ظاهرة فريدة من نوعها. وبالإضافة إلى ذلك، تمتّعت إسرائيل حتى عام 2014 بالحصريّة في القدرات الهجومية البرية، وبالتالي كانت هناك حاجة محدودة للاستثمار في هذا المجال (انظر الشكل 4).

كما شهدت "عملية الجرف الصامد" ارتفاع العنف بين الخصوم ليبلغ مستوى جديد تماماً. فقد تم إطلاق أكثر من 4500 صاروخ وقذيفة هاون من غزة نحو إسرائيل خلال العملية، حيث سقط 250 منها على مناطق مأهولة بالرغم من نظام "القبة الحديدية". كما شنّت «حماس» سبع غارات على الأراضي الإسرائيلية، أربعة منها عن طريق الأنفاق5. ومن جهّتها، شنّت إسرائيل هجمات على أكثر من 6,000 هدف في القطاع كان العديد منها لدعم القوات البرية التي واجهت مقاومة شديدة. وقُتل أكثر من 70 شخصاً من الجانب الإسرائيلي، من بينهم ستة مدنيين وصبي في الرابعة من عمره. وبلغ عدد الإصابات 600 جريح، من بينهم 130 مدنياً.

وعلى الجانب الفلسطيني، قُتل حوالي 2000 شخص؛ وقد كشف "جيش الدفاع الإسرائيلي" أن ما لا يقل عن 798 قتيلاً من بينهم قد تم تحديده بالإسم كونهم ينتمون إلى إرهابيي «حماس» و«الجهاد الإسلامي في فلسطين» إلى جانب 350 فرداً من الإرهابيين المشتبه بهم. وتُعتبر الحملة التي استغرقت واحداً وخمسين يوماً طويلة الأمد، بالمقارنة مع المعارك الإسرائيلية التي سبقتها. إذ استغرقت "عملية عمود الدفاع" ثمانية أيام، واستمرت حرب لبنان الثانية، التي يُنظر إليها في إسرائيل كعملية طويلة الأمد، اثنين وثلاثين يوماً. كما ولم تمتد "عملية الرصاص المصبوب" في عام 2009 سوى خمسة وعشرين يوماً.

ونظراً للمفاهيم الجديدة المستخدمة خلال "عملية الجرف الصامد"، فضلاً عن حدّة القتال، كانت المواجهة تشكيلية بالنسبة إلى كل من إسرائيل و«حماس». وعلى هذا الأساس، فإن تحليل النجاحات وأوجه القصور من الجانبين يمكن أن يساعد على إرشاد الاستعدادات الإسرائيلية في المواجهة العسكرية المقبلة.

ما الذي نجح في عملية "الجرف الصامد"؟

كانت العملية ناجحة بالنسبة إلى إسرائيل في عدد من المجالات الاستراتيجية.

الدفاع الجوي. خلال العملية، أثبتت "القبة الحديدية" أنها أفضل نظام وقائي ضد الصواريخ في العالم، حيث اعترضت نحو 750 عملية صاروخية قامت بها «حماس» كانت ستضرب المناطق الإسرائيلية المأهولة بالسكان. كما وأحبط هذا الجهد الدفاعي خطة «حماس» في إظهار قوتها من خلال شلّ الحياة المدنية في كافة المدن الإسرائيلية الكبرى، وإلحاق الأذى بالكثير من المدنيين، والتسبب بأضرار على نطاق واسع. وبدلاً من ذلك، شعرت «حماس» باستياء عند مشاهدتها بث مباشر من إسرائيل يظهر أن الإسرائيليين قد تكيّفوا مع "وتيرة الإنذار"، وأن مدى الضرر لم يخلق حالة من الذعر واسعة الانتشار. وعلاوة على ذلك، كان من الواضح أن «حماس» اعتمدت على تردد إسرائيل في المشاركة في عملية طويلة الأمد، وهو افتراض آخر أخطأت فيه. ففي الواقع، تأقلمت إسرائيل مع القصف الصاروخي المستمر، بفضل دفاع "القبة الحديدية" الذي سمح للإسرائيليين ألا يستعجلوا في القتال. وفي الواقع، كانت «حماس» الطرف الذي استُنزفت قواه، وفي

النهاية وافقت على وقف إطلاق النار من دون تلبية أي من مطالبها العشرة الأولية. كما لم تتسبب «حماس»، من خلال حملتها، في تدهور الروح المعنوية للإسرائيليين من خلال التقليل من تصورهم كقوة وطنية. إذ أظهر الجمهور الإسرائيلي قدرة فائقة على الصمود والوحدة خلال المعركة. وفي ذاكرة إسرائيل الجماعية للهجمات، لا يشغل تهديد الصواريخ مكانة بارزة.

الدفاع البرّي. كما وُصف سابقاً، عدّلت إسرائيل تكتيكاتها الدفاعية تجاه التهديدات التي تشكلها قوات «حماس» النخبوية التي تقوم بغارات أرضية على الأراضي الإسرائيلية. وبالتالي، قرّرت "قيادة المنطقة الجنوبية" عشية العملية أن تقوم إحدى الكتائب بحماية الحدود والمناطق المتاخمة من خلال جمع القوات وإنشاء وحدة دعم إضافية للرصد والاستخبارات. وكانت الفكرة تكمن في أنّه طالما لم يتمكن "الجيش الإسرائيلي" من تحديد مواقع جميع الأنفاق، فقد يحتاج الأمر إلى اعتماد خط دفاع ثانٍ. ومع انتشار الكتيبة الإضافية على الجانب الإسرائيلي للحدود، كانت القوات المُغيرة التابعة لـ «حماس» التي ستظهر في إسرائيل عبر أحد الأنفاق قد تجد نفسها عرضة للخطر من الناحية التكتيكية، وغير قادرة على التحرّك علناً أو تهديد المجتمعات الإسرائيلية والأهداف الحسّاسة الأخرى. وأثناء العملية، حاولت «حماس» مراراً وتكراراً استخدام الأنفاق لنصب كمائن واختطاف إسرائيليين من أجل التأثير الاستراتيجي، بتذكّرها أنه تم تبادل جلعاد شاليط مع 1027 مسلّحاً تابعين لـ «حماس». ولكن هنا ايضاً، أدّى التقييم المفاهيمي الإسرائيلي للتهديد، والإعداد الملائم، وخبرة القوات المنفّذة إلى منع جميع قوات المداهمة السبع التابعة لـ «حماس»، باستثناء واحدة، حتى من شنّ هجوم ضد القوات الإسرائيلية قبل عودتها إلى غزة. حتى أنّ الغارة الوحيدة، في خلال ذلك، لم تسفر عن أيّ اختطاف. وواجهت قوات "الجيش الإسرائيلي" أربع قوات مغيرة إضافية، دمّرت ثلاثة منها بينما كانت تطارد الرابعة. وقد تمكّنت أنفاق «حماس» من زرع الخوف في سكان المناطق الحدودية الإسرائيلية البالغ عددهم 20 ألف نسمة. ومع ذلك، فقد فشلت أربع سنوات من الاستثمار في البنية التحتية للأنفاق وفي تدريب قوات الغارات في تحقيق أيّ انتصار حقيقي لحركة «حماس».

المناورة على خط الفتحات. كان الهجوم الإسرائيلي على غزة عملاً دفاعياً ردّاً على إطلاق صواريخ «حماس» التي كانت أيضاً بمثابة إجراء رادع. وأدّى العجز عن كشف فتحات الأنفاق في إسرائيل نفسها في بداية العملية إلى إرغام "جيش الدفاع الإسرائيلي" على استهداف مداخل الأنفاق من الجانب الفلسطيني باستخدام معلومات استخباراتية مسبقة عن مكان وجودها. وفي داخل غزة، تم تكليف عشر كتائب منتشرة حول منطقة الحدود بمهمة البحث عن مداخل الأنفاق من أجل تتبع مسارها إلى إسرائيل وتدميرها. وبهذه الطريقة، تم تدمير 32 نفقاً. وعلى الرغم من استغراق هذا الإجراء أكثر من أربعة أسابيع لاستكماله، فقد أدّى وجود "الجيش الإسرائيلي" إلى منع وحدات التسلّل التابعة لـ «حماس» حتى من محاولة دخول الفتحات ونجح في القضاء على الأنفاق التي شُيّدت طوال سنين، حتى قبل أن تتاح الفرصة أمام المسلّحين لاستخدامها. وفي نهاية العملية، أُجبرت «حماس» على البدء بإعادة تشييد هذه الأنفاق بشكل كامل.

لقد كان نظام الأنفاق الاستثمار العسكري ذو الأولوية العليا لحركة «حماس»، إلا أنّه لم يحقق أيّ انتصارات استراتيجية أو تكتيكية. وفي حين قامت «حماس» ببناء النظام لمفاجأة القوات الإسرائيلية، إلا أنّ "جيش الدفاع الإسرائيلي" فاجأ بدوره قوات «حماس» من خلال نشره قوات برّية داخل غزة لتدمير الأنفاق. وقبل العملية، قدّرت «حماس» أنّ "الجيش الإسرائيلي" سيستخدم تدابير مماثلة لتلك التي اتخذها خلال "عملية الرصاص المصبوب"، أي تطويق مدينة غزة وتركيز كافة عملياته في قلب القطاع، وبالتالي تَرْك المناطق الحدودية من دون قوات والسماح لعناصر «حماس» بدخول فتحات الأنفاق دون أن يلاحظها أحد. وبدلاً من ذلك، فاجأ "الجيش الإسرائيلي" «حماس» بنهج مختلف تماماً، من خلال إبطال أنْفَس أصول الحركة وسحق توقّعاتها. كما تجاوز "الجيش الإسرائيلي" توقعاته فيما يتعلق بعدد الأنفاق التي سيتمكّن من تدميرها. وهكذا أعطت "عملية الجرف الصامد" تجربة لا تقدّر بثمن لقوات "جيش الدفاع الإسرائيلي" لمواجهة الأنفاق التابعة لـ«حماس» في المستقبل، مما قد يمثل بداية النهاية للتهديدات من تحت الأرض.

نهج الردع. تسعى الاستراتيجية الإسرائيلية إلى تحقيق هدف واحد هو: فترات هدوء طويلة بين مرحلة عنف

وأخرى مع جيران إسرائيل الذين لا يمكن تحقيق المصالحة معهم. ووفقاً لهذا المنطق، لم تهدف "عملية الجرف الصامد" إلى إنهاء نظام "حماستان" أو هزيمة قوته العسكرية. وبالأحرى، هدفت الحملة الصيفية إلى وقف التهديد المباشر على الجبهة الداخلية لإسرائيل، وإبطال التهديد من تحت الأرض، وإنشاء ردع كافٍ لمنح إسرائيل فترة طويلة أخرى من الهدوء. وحتى الآن، وبعد ثلاث سنوات ونصف من العملية، لم تسارع «حماس» إلى إعادة تنشيط قوتها العسكرية كأداة للمساومة الاستراتيجية ضد إسرائيل، على الرغم من الضائقة الاقتصادية والعزلة الدولية التي وجدت نفسها فيها. وعلاوة على ذلك، تعمل «حماس» بشكل فعّال على منع العديد من الهجمات التي تشنّها جماعات إرهابية أخرى ضد إسرائيل، وحتى إنها تعتقل وتعاقب من يحاول القيام بهذه الهجمات، خوفاً من أن تؤدي هذه العمليات إلى جر الحركة إلى مواجهة أخرى - وهذا دليل

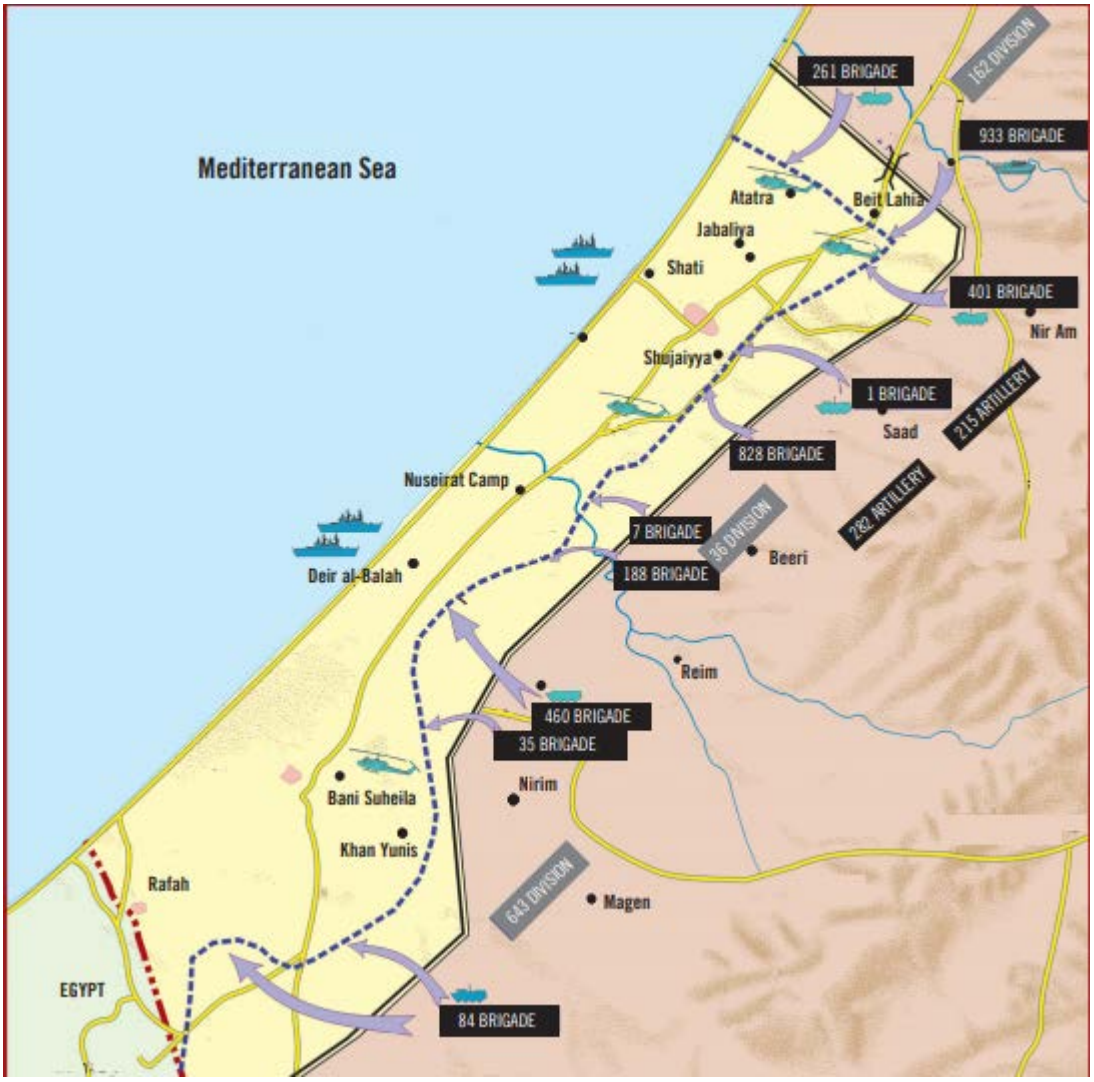

الشكل 4: "عملية الجرف الصامد"

على ردع "جيش الدفاع الإسرائيلي". وعلى صعيد آخر، لم تُكمل «حماس» إعادة تأهيل قوّاتها، وربما لا تشعر بأنّه قد تم إعادة تأهيل نظام الأنفاق الهجومية والبنية التحتية للصواريخ بشكل كافٍ. ولم يمتثل وقف إطلاق النار المتفق عليه، كما أشير سابقاً، لشروط «حماس» التي وضعتها في آب/أغسطس 2014. وفيما

يتعلّق بالروح المعنوية، فإنّ الرواية ما بعد العملية التي روّجت لها «حماس» عن معركة ناجحة مليئة بالإنجازات، لم تقنع جمهور غزة. وفي الواقع، ساد التنافر العميق بين هذه المحاولة لخلق سرد مبتهج والدمار التام للقطاع؛ ففي مواجهة كان من المفترض أن تجعل الحياة أفضل بالنسبة لسكان غزة، أدّت إلى معاناتهم من ظروف أسوأ بكل الطرق الممكنة. كما أنّ استمرار حيازة «حماس» على بقايا رفات جنود إسرائيليين لا يغيّر الصورة بشكل كبير. كما أن واقع الحرب الحدودية منخفضة المستوى التي كانت قائمة قبل الحرب بين «حماس» و "جيش الدفاع الإسرائيلي" قد تحوّل هو الآخر. ففي عام 2012، تجرّأت الحركة على إطلاق صواريخ مضادة للدبابات باتجاه حافلة مدرسية في الأراضي الإسرائيلية، مما أدى إلى إصابة أحد الطلاب بجراح خطيرة. وترافقت الحادثة مع إطلاق قذائف هاون على الأراضي الإسرائيلية. وبشكل إجمالي، حتى انطلاق "عملية عمود الدفاع"، قامت «حماس» باستفزاز قوات "الجيش الإسرائيلي" عبر السياج الحدودي من خلال حوادث إطلاق نار أو وضع قنابل على جانب الطريق بشكل أسبوعي تقريباً. واختفت هذه الاستفزازات تماماً بعد "عملية الجرف الصامد". وهكذا يمكن الاستنتاج أنّ الإظهارالإجمالي للقوة الإسرائيلية في صيف 2014 حقّق الهدف الأدنى الذي يكمن في ردع «حماس» وتغيير الوضع الأمني والواقع اليومي المحيط بقطاع غزة.

أين كانت نقاط الضعف؟

على الرغم من النجاحات الإسرائيلية، يظهر التحليل مجالات مختلفة للتحسين.

ثغرات في الدفاع عن الجبهة الداخلية. ردّاً على نظام "القبة الحديدية" الذي أسقط 90 بالمائة من الصواريخ التي هدّدت المجتمعات الإسرائيلية، اضطُرّت «حماس» إلى إجراء تعديلات في عدة مجالات. كانت الأولى من خلال إطلاق صواريخ وقذائف هاون قصيرة المدى، لم تكن "القبة الحديدية" مصمّمة للتصدّي لها. وخلال "عملية الجرف الصامد"، كان يعني ذلك ضعف المجتمعات المحلية ووحدات "الجيش الإسرائيلي" التي ترابط بالقرب من الحدود. وإلى جانب انعدام الحماية من القذائف قصيرة المدى، لم يتم إنذار الموجودين في المناطق المستهدفة إلا قبل ثوانٍ [من إطلاق القذائف] للتوجّه إلى الملجأ قبل لحظة الضربة. وقد حصل جزء كبير من الإصابات الإسرائيلية أثناء العملية بسبب هذا العجز في آليات الدفاع الإسرائيلية، فضلاً عن السلوك المهني غير الكافي لبعض الجنود.

وبالإضافة إلى عدم القدرة التكتيكية على الاستجابة لعمليات إطلاق القذائف قصيرة المدى، برز التوتّر الشديد الذي واجهه سكان المنطقة الذين كانوا يحاولون التكيّف بالفعل مع الخطر الذي تشكله الأنفاق الهجومية. ولم يقتصر الأمر على تعامل المواطنين الإسرائيليين في هذه المناطق مع الإنذارات المستمرة والثواني المعدودة للتوجّه إلى الملاجئ فحسب، بل استوعبوا الاحتمال الذي يقشعر منه البدن والمتمثل بتسلّل أحد ناشطي «حماس» عبر الألواح الأرضية لغرف جلوسهم ومهاجمتهم في منازلهم أيضاً. وليس من الصعب تخيّل حجم العبء النفسي.

ثانياً، أدركت «حماس» خلال العملية، بأنّ أجهزة الإنذار نفسها شكّلت وسيلة فعّالة للحرب النفسية. ونتيجة لذلك، بدأت «حماس» بإطلاق القذائف الصاروخية عمداً في المساء عند تجمّع العائلات للاستماع إلى الأخبار اليومية، وأثناء الليل للإخلال بنومهم، وفي الصباح عند قيام الأسر بالاستعداد للمدارس والذهاب إلى العمل. وتصرّفت «حماس» بهذه الطريقة من أجل إضعاف النفسية الإسرائيلية وتقييد حرية الحركة في الحياة اليومية الإسرائيلية. وقد حققت الحركة بعض النجاح المتواضع من هذه الناحية، لا سيّما في المراكز السكانية الرئيسية مثل تل أبيب.

ثالثاً، عرقلت «حماس» حرية التنقل من إسرائيل وإليها من خلال الاستمرار في مهاجمة الميناء الرئيسي للبلاد في أشدود ومطارها الدولي الوحيد بن غوريون بالقرب من تل أبيب. وبالرغم من إسقاط جميع الصواريخ، إلّا أنّ أجهزة الإنذار التي تم إطلاقها في المطار تسبّبت بضغوط كبيرة. وفي الواقع، عندما بلغت الهجمات ذروتها، أعلنت عدة شركات طيران دولية عن خططها لوقف الرحلات الجوية إلى مطار بن غوريون. ولم تتضمن هذه الإعلانات سوى عدد قليل من شركات الطيران، وسُحبت في اليوم التالي، ولكنّ

الحادثة شكّلت بوضوح تهديداً للاقتصاد الإسرائيلي. وبالإضافة إلى ذلك، أشار المراقبون إلى العواقب الأوسع للاعتداءات على هدف استراتيجي داخل إسرائيل. وكوْن إسرائيل صغيرة جداً من حيث المساحة وحديثة للغاية، فإنّ ضرب نقاط ضغط معيّنة، بما في ذلك محطات توليد الكهرباء، ومرافق الغاز الطبيعي، والمواقع العسكرية الأساسية، وأبراج الاتصالات، يمكن أن يشلّ البلاد فعلاً، ويسبّب أضراراً طويلة الأجل. وهذا ما يفسّر سبب اعتبار إسرائيل حصول «حزب الله» أو «حماس» على أسلحة دقيقة خطّاً أحمر لها ستعمل على مواجهته.

تعقيدات المعركة البرّية. كما أوضحنا آنفاً، كان الهجوم الإسرائيلي المحدود على غزة فعّالاً في إبطال نظام الأنفاق، وهو أكبر تهديد ملموس وفوري من جانب «حماس» على إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت كلّ وحدة في العملية شجاعة وتصميم عند مواجهة الصعوبات والتعقيدات المفروضة من غزة. وهنا، يجب أن يتوقف كاتب هذا البحث للتعبير عن إعجابه وامتنانه لأولئك الذين خاطروا بحياتهم وقدّموا تضحيات شخصية كبيرة للحفاظ على أمن إسرائيل. ويأمل الكاتب بإعادة جثتي الرقيب الأول أورون شاؤول والملازم هادار غولدين إلى أهاليهم.

بالرغم من كل هذا، استفادت «حماس» أيضاً من نظام الأنفاق المتطوّر والقتال وسط مناطق حضرية مألوفة، مما سمح لها إلحاق الضرر بعدد كبير من الجنود الإسرائيليين. والأهم من ذلك، وعلى الرغم من استمرار الخسائر البشرية الكبيرة، أي نحو 1,000 من مقاتليها البالغ عددهم 30,000 مقاتل، فقد نجا معظم مقاتلي «حماس»، مما سمح للحركة بالاستمرار عسكرياً والحفاظ على قبضتها السياسية على غزة.

الوضع الاستراتيجي القائم. على الرغم من التوقف العام عن التحريض ضد إسرائيل على طول الحدود، لم تقم «حماس»، في أعقاب وقف إطلاق النار، بتغيير سياستها العسكرية المعلنة أو مفهومها الاستراتيجي، الذي مفاده أنّ مقاومة إسرائيل ليست إيديولوجية فحسب، بل وسيلة لتوحيد الجمهور والحفاظ على السيطرة أيضاً. وبالتالي، فإن الحقائق البلاغية والقائمة على السياسات التي تحكم العلاقة بين إسرائيل و«حماس» بقيت دون تغيير. كما لم يحفّز الصراع قيام مبادرة اقتصادية أو سياسية لإعادة إعمار غزة أو إيجاد فرص في القطاع المؤدي إلى طريق مسدود، وهو منطقة ضغط كبير تضم 1.8 مليون شخص من دون أيّ قاعدة اقتصادية أو قدرة على إعالة نفسها من حيث البنية التحتية الأساسية والمياه والكهرباء. وليست جهود المصالحة بين "السلطة الفلسطينية" و«حماس» سوى مبادرة سياسية فارغة لا تتمتّع بأيّ فرصة حقيقية للنجاح. وحتى لو نجحت، لن يكون لها تأثير يُذكر على واقع الحياة اليومية في غزة.

أمّا من حيث المكونات العسكرية للعلاقة - وهي محور هذا المقال - فقد خلصت «حماس» إلى أنّ استراتيجيتها ليست محدّثة. وهكذا تواصل الحركة التخطيط للأنفاق وبنائها لأغراض هجومية ودفاعية، متكيّفةً مع تطوير قدرات "الجيش الإسرائيلي" ضد الأنفاق، بالإضافة إلى تخزين مجموعة الصواريخ الخاصة بها. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال مواصلة تطوير نظام صواريخها، لجأت الحركة أكثر فأكثر نحو الإنتاج الذاتي ردّاً على تشديد الحصار الإسرائيلي والمصري على قطاع غزة. ومن أجل الاستعداد للحرب التالية، تعمل «حماس» أيضاً على تحسين قدرات وحدات "النخبة" التابعة لها، لكي تتمكّن من توجيه ضربات فعّالة مقرونة بإطلاق الصواريخ.

وإجمالاً، فعلى الرغم من المستوى المرتفع للعنف ومدى الجهد، والموارد المستثمرة، لم تغيّر "عملية الجرف الصامد" بشكل كبير الديناميكية الاستراتيجية بين «حماس» وإسرائيل، ولكنّها نجحت في ردع «حماس» وفرض فترة مطوّلة من الهدوء لم تنقطع حتى بعد أن قام "الجيش الإسرائيلي" في تشرين الأول/أكتوبر 2017 بتدمير نفق هجومي مسبّباً بمقتل أربعة عشر ناشطاً6- وهذا دليل واضح على الردع الإسرائيلي. وعلى الرغم من هذه النجاحات، سينشب المزيد من المواجهات في المستقبل.

تخيّل المواجهة التالية

إنّ فشل «حماس» في إظهار أيّ انتصارات جوهرية في أعقاب "عملية الجرف الصامد"، سواء من خلال النجاح العسكري الحقيقي الذي تم قياسه من خلال الأضرار التي لحقت بالجبهة الداخلية الإسرائيلية أو من

خلال تحسين الوضع في غزة - يشير إلى أنّ الحركة ستبدأ بمواجهة أخرى عندما تشعر بأنّها مستعدة ولديها سبب واضح للاعتقاد بأنّها تستطيع تحقيق أهداف ملموسة.
وفي الواقع، تشير أمثلة سابقة إلى أنّ «حماس» ستكون مستعدّة بشكل أفضل في المرة المقبلة. وقد أظهرت الحركة قدرة على تحليل العمليات تحليلاً شاملاً، واستخلاص النتائج القاطعة، ووضع خطط جديدة وفقاً لذلك. كما أنّ التحسن الكبير في مفهومها العملياتي منذ "عملية الرصاص المصبوب" وإلى عمليتي "عمود الدفاع" و"الجرف الصامد"، يوحي بقوة باستمرار هذا الاتجاه، وبمواصلة «حماس» التكيّف مع قدرات "جيش الدفاع الإسرائيلي".
غير أنّ مثل هذه التعديلات لن تؤدّي على الأرجح إلى تغيير جذري في المفهوم العسكري لـ «حماس» الذي يسمح للحركة بممارسة السلطة بنجاح ضد إسرائيل أثناء فترة الحرب من دون تعريض سيطرتها على قطاع غزة للخطر. وعلاوة على ذلك، سيستمر المفهوم العملياتي لـ «حماس» بالاسترشاد بالمصلحة المتمثلة بتهديد الثقة الذاتية لإسرائيل من خلال:

- نقل جزء كبير من أرض المعركة إلى الأراضي الإسرائيلية من خلال إطلاق الصواريخ واستخدام الحرب من تحت الأرض من أجل تسلل القوات الخاصة إلى إسرائيل؛
- الإظهار لإسرائيل بأنّ أيّ مناورة لـ "الجيش الإسرائيلي" في غزة سوف تتسبّب بدفع ثمن باهظ في حياة الجنود نظراً إلى استخدام «حماس» للحرب التحت أرضية والوحدات المحلية في المناطق الحضرية؛
- محاولة مفاجأة إسرائيل من خلال الحصول على ورقة مساومة، مثل اختطاف جندي، أو مهاجمة مجتمع إسرائيلي بالقرب من الحدود؛
- محاولة خلق بيئة تشعر فيها إسرائيل بأنّها معرّضة للهجوم على كافة الجبهات، وبالتالي تفعيل الوحدات النائمة في الضفة الغربية وسيناء ومنع "الجيش الإسرائيلي" من تركيز اهتمامه على غزة وحدها؛
- البدء بالمواجهة من خلال إنجاز تكتيكي هادف، مثل فك الحصار عن غزة، أو إطلاق سراح سجناء «حماس»، أو فتح ميناء بحري، تعتقد الحركة أنه يمكن الاستفادة منه لتحقيق إنجاز استراتيجي.

القوى النارية المستقبلية. سعياً لإلحاق أكبر قدر من الإصابات بين المدنيين الإسرائيليين خلال صراع ما، ستعمل «حماس» على أساس:

- تحدّي نظام الدفاع الإسرائيلي الناشط من خلال استهداف المناطق المأهولة في عمق الأراضي الإسرائيلية، التي لن تغطيها بطاريات "القبة الحديدية"؛
- إطلاق صليات من القذائف؛
- استهداف المجتمعات الإسرائيلية المتاخمة لحدود غزة بالصواريخ القصيرة المدى والتي لا تملك إسرائيل رداً دفاعياً مناسباً لها؛
- تعزيز قدراتها الدقيقة على الاقتراب من مستوى الصواريخ الدقيقة؛
- زيادة قوّة الصواريخ على الفتك وبالتالي الضرر المحتمل الذي يمكن أن يسبّبه كلّ منها.

مستقبل الحرب التحت أرضية. كانت "عملية الجرف الصامد" لحظة تاريخية فاصلة. فقبل العملية، تمتّعت «حماس» بحرية كاملة في مجالها التحت أرضي الذي كان يبدو غير قابل للاختراق من قِبل "الجيش الإسرائيلي". وقد أظهرت العملية لـ«حماس» ضعف البنية التحتية للأنفاق التي تخترق الأراضي الإسرائيلية. وستؤدي العمليات الأخيرة لهدم الأنفاق التي نفّذتها قوات "الجيش الإسرائيلي"، وعزم إسرائيل على خلق عوائق أمام التطوير التحت أرضي في المستقبل، إلى إجبار «حماس» على تعديل مفهومها فيما يتعلق بالأنفاق.
وفي محاولة للتغلّب على هذا التحدّي، ستحتفظ «حماس» على الأرجح بعدد قليل من الأنفاق التي تخترق

الأراضي الإسرائيلية، وستركّز مواردها على بناء أنفاق دفاعية للقتال داخل القطاع. وستكمن الأهمية الحتمية لهذه الاستراتيجية في محاولة «حماس» جر "الجيش الإسرائيلي" نحو القطاع، وبالتالي توجيه المناورة الإسرائيلية خلال المواجهة. وعلاوة على ذلك، ستسعى «حماس»، كما أُشير سابقاً، إلى تحقيق إنجازات تكتيكية وتحسينات استراتيجية محتملة من خلال القيام بخطوات معيّنة مثل خطف جندي.

تطوير قدرات "القوات الخاصة". تعمل «حماس» على زيادة حجم وقدرة كلّ كتيبة في وحدات "النخبة" التابعة لها من أجل القيام بعمليات هجومية في عمق الأراضي الإسرائيلية، وفي غزة نفسها خلال فترات الصراع، والحصول على ورقة المساومة التي تمّت مناقشتها في وقت سابق. بالإضافة إلى ذلك، تقوم «حماس» بتطوير قوة مغاوير بحرية متقدّمة في كلّ واحدة من كتائبها، مؤلفة من 30 إلى 50 مقاتلاً، والتي سيتم استخدامها لشنّ غارات على الأراضي الإسرائيلية وعلى طول الساحل، سعياً لتحقيق أهداف استراتيجية وأمنية واقتصادية مختلفة. وأخيراً، بدأت «حماس» في استخدام طائرات بدون طيّار تحمل كلّ منها كمية صغيرة من المتفجرات. وستحاول «حماس» استخدام هذه الطائرات بدون طيّار لمهاجمة أهداف استراتيجية داخل الأراضي الإسرائيلية.

ماذا يحدث من الآن فصاعداً؟

من منظور ما، كانت "عملية الجرف الصامد" بمثابة نقطة تحوّل؛ ومن منظور آخر، لم تكن سوى لحظة في تحطّم قطار بحركة بطيئة. ومنذ اندلاع الصراع، واصل الطرفان بناء قوّاتهما تماماً كما كان الأمر سابقاً: فمن جانب «حماس»، شمل ذلك الصواريخ والأنفاق والقوات المغيرة. ومن الجانب الإسرائيلي، شمل تكنولوجيا الدفاع لمواجهة الأنفاق الهجومية، وتعزيز نظام الدفاع الناشط ضد الصواريخ، وتحسين الاستخبارات والغارات الجوية، وتعزيز القدرات المتقدّمة للمناورة والاحتلال العسكري. ونظراً لهذه الاستمرارية، والحفاظ على المفاهيم العسكرية القائمة لكلا الطرفين، ثمة أسباب وجيهة للاعتقاد بأنّ المواجهة التالية ستعكس المواجهة الأخيرة إلى حد كبير، إنما ستكون أقوى وأكثر تقدّماً وربما أكثر عنفاً.

ومن جهّتها، تحاول القيادة الإسرائيلية على ما يبدو، التصدّي لهذه الحلقة المتواصلة من العنف. وقد أوضح وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان في عدد من التصريحات المخطّطة والمصاغة بشكل جيّد، بأنّ المواجهة المقبلة في غزة ستشكّل نهاية حكم «حماس». وفي حين يشير هذا التصريح إلى استعداد إسرائيل لكسر الحالة الراهنة غير السعيدة في القطاع، سيشكّل الغزو الإسرائيلي لغزة من دون شك طريقاً مسدوداً آخر، ولكن من نوع مختلف.

وبشكل منفصل، تظهر بين الحين والآخر مبادرات تنموية مختلفة لغزة، بما في ذلك من قبل أعضاء الحكومة الإسرائيلية. ويدرك هؤلاء القادة الصلة المحتملة بين رفاهية مواطني غزة وحكومتها، وحجم التطرّف لدى «حماس». ومع ذلك، تميل هذه الإجراءات إلى التوقف على المستوى السياسي. وفي غضون ذلك، تتعرض "السلطة الفلسطينية" لتهديدات جرّاء محاولات «حماس» تقويض سلطتها، وهي ديناميكية تؤدي في النهاية إلى إعاقة مبادرات التنمية أو المساعدات الدولية لـ«حماس» وسكان غزة الذين يرزحون تحت ضغوط شديدة.

وهنا، قد تؤدّي أيّ إشارة إلى الرفاه أو الرخاء في غزة التي تحكمها «حماس» إلى تعزيز هذه الحركة الإسلامية، مما يهدد استقرار "السلطة الفلسطينية" في الضفة الغربية. كما أنّ الجهات السنّية الرئيسية الفاعلة في العالم العربي، التي ينتمي إليها الفلسطينيون، متّحدة في سعيها للقضاء على أيّ دعم لـ «الإخوان المسلمين»، وهي جماعة تسعى إلى تقويض حكومات المنطقة. وتمثّل مقاطعة العرب لقطر، ابتداء من صيف 2017، عرضاً علنياً صارخاً لهذا الصدع. ويُستخلص من هذه الاتجاهات، بأنه لا ينبغي على القيادة الإسرائيلية أن تؤمن بأنّه سيتم حلّ مشكلة غزة من خلال أيّ مبادرة سياسية، على الأقل ليس في المستقبل القريب.

وتُظهر جهود المصالحة الفلسطينية، أو انعدامها، المأزق الحتمي.

ونظراً إلى هذه الوقائع، وبعيداً عن المكوّنات غير العسكرية للمشكلة، على القيادة العسكرية الإسرائيلية أن تسعى إلى تحقيق مستوى جديد من القدرة على كسر الجمود الحالي. وإذا نجحت، يمكن بالتأكيد نقل هذه

الفكرة العملية إلى ساحة المعركة الأبرز لإسرائيل - مهد هذا النوع من المواجهات - ألا وهي لبنان.

ملاحظات

1. وزارة الخارجية الإسرائيلية، "ضحايا العنف الفلسطيني والإرهاب منذ أيلول/سبتمبر 2000".
2. غرانت روملي وأمير تيبون، "الفلسطيني الأخير: صعود محمود عباس وحكمه" (أمهرست، نيويورك: "كُتب بروميثيوس"، 2017)، ص. 126.
3. ستيفن وايزمان، "رايس تعترف أن الولايات المتحدة أساءت تقدير قوة «حماس»"، "نيويورك تايمز"، 30 كانون الثاني/يناير 2006.
4. كما يتضح من بيانات الفترة 2007-2008 الواردة في الشكل 1، ومن أفراد "جيش الدفاع الإسرائيلي" الذين يقومون بمهام أمنية على حدود غزة.
5. تتكون هذه من أربع غارات من الأنفاق، محاولتين لشن غارات جوية، وغارة واحدة شنها فدائيو «حماس» على الشاطئ المتاخم لعسقلان، في إسرائيل.
6. الجنرال (احتياط) شلومو "سامي" ترجمان، "هدم نفق بنته حركة «الجهاد الإسلامي في فلسطين» داخل إسرائيل"، المرصد السياسي 2887 ("معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2017).